المجتمع المدني والجماعات التقليدية

د. سمير عبد الرحمن هائل الشميري

كلية التربية ـ جامعة عدن ـ الجمهورية اليمنية

ملخص

في فترات تاريخية سالفة، كان مفهوم المجتمع المدني مبهماً، وحدث خلط شديد مابين الدولة والمجتمع. حيث كانت الكفة تميل لصالح الدولة التي التهمت المجتمع المدني، وشيئاً فشيئاً اتضحت الرؤيا وتعمقت مفاهيم المجتمع المدني وملامحه رغم اختلاف التعريفات وتقاطعها تبعاً للاتجاهات والمصالح والمشارب الثقافية والعصبوية.

فالقسط الأعظم من الباحثين يرى، أن المجتمع المدني ـ هو مجموع الهيئات والمؤسسات والأحزاب والتجمعات الاجتماعية والفعاليات والمناشط بأفرعها المتنوعة الطوعية المستقلة عن سلطة الدولة.

وهناك رهط من المفكرين اعتبروا أن المجتمع المدني على همزة وصل قوية بالحداثة وغير آبهين أن الحداثة تحمل قيماً إيجابية وسلبية ولا يجب الانجرار وراءها دون تبصر. وفي الوقت عينه أنكروا أن تكون الفعاليات والمناشط الأهلية جزءاً من المجتمع المدني حتى وإن كانت هذه الفعاليات مستقلة عن سلطة الدولة وطوعية وتصب مناشطها للخير العام.

ومن النقائص التي يقع فيها لفيف من الباحثين الوقوع في فخ الميكانيكية وحفظ الجمل والشعارات الحماسية والحديث غير المتزن عن المجتمع المدني الحديث في اليمن متجاوزين شروط المجتمع المدني ومقوماته التي لا زالت ضعيفة جداً، فالواقع السياسي و الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والنفسي وغياب المؤسسات النظامية ووهن القيم الديمقراطية ... يؤكد أنه لا يوجد مجتمع مدني حديث في اليمن، وإنما مشروع لمجتمع مدني.

تاريخ تسلم البحث: 2004/4/13 تاريخ قبول البحث: 2004/11/29

1ـ **مشكلة البحث** :-

مشكلة البحث تتأسس على افتراض أن جملة من المؤسسات الأهلية والجماعات التقليدية يمكن أن تكون ضمن إطار المجتمع المدني البازغ إذا ما توفرت فيها شروط المجتمع المدني ومقوماته. وتفترض الدراسة أن مقومات المجتمع المدني الحديث في اليمن ضعيفة جداً وأن المنظمات المدنية الحديثة تقليدية في المضمون على الرغم من الزخرفات والشعارات المفرطة في الحداثة والتمدن.

2 ـ **هدف البحث** :-

أ- توضيح مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالمجتمع الأهلي التقليدي.

ب- بسط ملامح التغيرات التي طرأت على الجماعات التقليدية.

ج- تقديم تصور لكيفية توطيد مدماك المجتمع المدني. ونهدف في البحث للإجابة عن الاستفسارات التالية :

ما هو المجتمع المدني ؟ ما هي الجماعات التقليدية؟ هل يوجد مجتمع مدني حديث في اليمن؟ ما علاقة المؤسسات الأهلية والجماعات التقليدية بالمجتمع المدني؟

3 ـ **منهج البحث** :-

لقد استخدمنا في البحث التعدد المنهجي(pluralism) على النحو التالي :

1 ـ استخدمنا المنهج التاريخي (History method) لمعرفة الجذور التاريخية للمجتمع المدني والجماعات التقليدية واستعنا بالمداخل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية لمعرفة عوامل بقاء الجماعات التقليدية واستمرارها وخصوصاً القبيلة ولدراسة التحولات الملموسة التي حدثت في البنية الاجتماعية التقليدية.

2 ـ استخدمنا المنهج المقارن (method comparative)، لمقارنة المنظمات المدنية الحديثة بالقبيلة والجماعات التقليدية اليمنية، وما هو التقارب والتباين ما بين المؤسسات المدنية الحديثة والتقليدية فيما يتعلق بخصائص المؤسسات المدنية وشروطها.

3 ـ وكان لمنهج الجماعات (Groups method)، حضور في البحث حيث ساعدنا هذا المنهاج على دراسة المصالح المشتركة للجماعات الاجتماعية وطبيعة الصراعات

وقوة التلاحم الاجتماعي الذي يجمع الجماعات التقليدية ويجعلها قوة مؤثرة في الواقع فلجوء الأفراد للقبيلة والجماعات التقليدية للدفاع عن مصالحها، لم يأتِ من فراغ وإنما ليؤكد أن الجماعات التقليدية لا زالت قوة لا يمكن إنكارها وتجاوزها ولا زالت العادات والتقاليد والأعراف القبلية أقوى من سلطان المؤسسات والقانون .

أهـــم نتائج البحـــث :-

1ـ المجتمع المدني الحديث لا يمكن أن ينشأ من فراغ، وإنما هو عبارة عن عملية تاريخية تطورية تناسلت من رحم المجتمع الأهلي التقليدي .

2ـ لا يوجد مجتمع مدني حديث في اليمن، وإنما مشروع لمجتمع مدني، فأغلب المنظمات المدنية الحديثة تتمتع بوجود اصطناعي وتأثيرها محدود النطاق وتعتاش على الهبات والمساعدات الداخلية والخارجية .

3 ـ يمكن اعتبار الجماعات التقليدية فرع من تفريعات المجتمع المدني إذا توفرت فيها شروط المجتمع المدني .

4ـ الجماعات التقليدية لا زالت قوة لها تأثيرها الكبير في المجتمع ومن الصعب تجاهلها وعدم الاكتراث بها.

5ـ يمكن تحويل القبيلة والجماعات التقليدية إلى جماعات مدنية حديثة بالتدريج بعيداً عن القوة والعنف، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا ضمن دولة الحق والقانون، وفي اطار عملية تنموية وديمقراطية مديدة سليمة.

Civil Society and Traditional Groups

Abstract :

There is a group of thinkers who consider civil societies are strongly linked with modernization without considering that modernization has positive and negative out - put, which must not be adopted without thoroughly studying many factors involved in the field.

Our aim in this study is to respond to the following questions:-
What is the civil society ? What are the traditional groups ?
Is there a modern civil society in yemen ?

We also try to investigate the relationship between the local institution and the traditional groups in civil societies.

The results of the study shwo the following:

1-The modern civil society cannot develop from vacuum. It is rather acontinuing historical process that was generated from the traditional local society.

2-There is no modern society in yemen. It is a proposed society. Most of the modern civil societies are not original and their effect is limited, and subsist on gifts and local and foreign gifts and assistance .

3-The traditional groups may be considered as a branch of the civil society if they meet the conditions of the civil society .

4-The traditional groups still have great influence on the society, and are difficult to be ignored.

5-The tribe and the traditional groups could be converted into modern civil groups gradually and without force and violence. This could be done only within the state of law and right, and in the framework of a peaceful and sustainable development, democratic process . .

المقدمة :-

تؤكد الدراسات السوسولوجية، (social studies) أن المجتمع اليمني من المجتمعات التقليدية (Traditional Society) في الوطن العربي [1] فالتقليدية ليست مضرة في كل الأحوال، كما أن العصرية المبالغ فيها ليست مفيدة في كل المناخات ويؤكد علماء الاجتماع في دراساتهم للمجتمعات التقليدية، أن من أسباب عدم تفكك المجتمعات التقليدية، التي ظلت متماسكة وقوية برغم محاولات التحديث الحثيثة، هو تمسكها بالدين والعادات والتقاليد والروابط الاجتماعية المحافظة [2].

1 ـ مشكلة البحث :-

لا ريب أن هناك مشكلة عويصة في المجتمعات التقليدية ومنها المجتمع اليمني، هذه المشكلة تكمن في عمل ومناشط المؤسسات والهيئات والجماعات الاجتماعية المستقلة عن سيطرة مؤسسات الدولة، هل يمكن اعتبار هذه المؤسسات الأهلية والجماعات التقليدية فرعاً من تفريعات المجتمع المدني ؟

وعليه فإن مشكلة البحث تتأسس على افتراض أن بعض المؤسسات الأهلية والجماعات الاجتماعية التقليدية يمكن أن تكون ضمن إطار المجتمع المدني إذا توفرت فيها مقومات المجتمع المدني وشروطه. وأن الجماعات والمؤسسات الحديثة تلبس الحداثة في ظاهرها، وفي جوهرها لا تعدو كونها هيئات ومؤسسات تقليدية في المضمون على الرغم من الزخرفات والشعارات المفرطة في الحداثة والتمدن، وأن المناشط المدنية الحديثة مترعة بالطابع التقليدي وتعاني من عثرات حقيقية في مناشطها وهيكلتها ومنهج سلوكها.

2 ـ هـــدف البحـــث :

إن هدفنا من البحث توضيح مفهوم المجتمع المدني (civil society) وتأكيد أن المجتمع المدني الحديث ليس إلا امتداداً للأعمال والمناشط الأهلية التقليدية، ثم إننا نهدف في هذا السياق إلى بسط ملامح التغيرات التي طرأت على الجماعات التقليدية (القبيلـة)، فضلاً عن تقديم مقارنة توضيحية ما بين الجماعات التقليدية والجماعات المدنية الحديثة مع تقديم مقترحات لتوطيد خُطـى المجتمع المدني البازغ في اليمن ودفع المؤسسات المدنية للمشاركة في المشهد الديمقراطي بصورة طبيعية بعيداً عن العنف والإقصاء واستناداً إلى مبادئ الحرية والتعددية والتسامح الديمقراطي والتحول السلمي التدريجي إلى الأمثل.

ونهدف في البحث للإجابة عن الاستفسارات التالية:

1 ـ ما هو المجتمع المدني؟

2 ـ ما هي الجماعة التقليدية (القبيلـة)؟

3 ـ هل يوجد مجتمع مـدني حديث في اليمن؟

4 ـ ما علاقة المؤسسات الأهلية والجماعات التقليدية بالمجتمع المدني؟

3 ـ منهـــــج البحـــث :

لقد استخدمنا في البحث التعدد المنهجي (Pluralism)، وعلى النحو التالي:

1 ـ استخدمنا المنهج التاريخي (History method)، لمعرفة الجذور التاريخية للمجتمع المدني والجماعات التقليدية واستعنا بالمداخل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية لمعرفة عوامل بقاء الجماعات التقليدية واستمرارها وخصوصاً القبيلة ولدراسة التحولات الملموسة التي حدثت في البنية الاجتماعية التقليدية.

2 ـ استخدمنا المنهـج المقارن (Comparative method)، لمقارنة المنظمات المدنية

الحديثة بالقبيلة والجماعات التقليدية اليمنية، وما هو التقارب والتباين ما بين المؤسسات المدنية الحديثة والتقليدية فيما يتعلق بخصائص المؤسسات المدنية وشروطها.

3 ـ وكان لمنهاج الجماعات (Groups method)، حضور في البحث حيث ساعدنا هذا المنهاج على دراسة المصالح المشتركة للجماعات الاجتماعية وطبيعة الصراعات وقوة التلاحم الاجتماعي الذي يجمع الجماعات التقليدية ويجعلها قوة مؤثرة في الواقع، فلجوء الأفراد للقبيلة والجماعات التقليدية للدفاع عن مصالحها، لم يأتِ من فراغ وإنما ليؤكد أن الجماعات التقليدية لازالت قوة لا يمكن إنكارها وتجاوزها ولازالت العادات والتقاليد والأعراف القبلية أقوى من سلطان المؤسسات والقانون.

وسيتفرع البحث إلى عدة محاور، على النحو التالي :-

1 ـ المجتمع المدني.

2 ـ الجماعات التقليدية.

3 ـ المجتمع المدني والتجمعات الأهلية.

4ـ ملامح التغيرات في البُنية الاجتماعية التقليدية.

1 ـ المجتمع المدني :-

لا يستطيع المرء بالطبع طلب الدقة البالغة عند التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالعلوم الإنسانية إلا إذا فلسفياً مؤمناً تماماً بالنظرة الوضعية التي لا تُعنى سوى بالظواهر والوقائع دون أي تفكير تجريدي. وجميع مفاهيم العلوم الإنسانية حسب العبارة المبجلة "قابلة جوهرياً للجدل"، إلا أن بعضها أكثر قابلية للجدل من غيرها [3].

فمصطلح المجتمع المدني ومفهومه ليس حديث النشأة، ويمكن تتبع مصطلح (المجتمع المدني) في أعمال شيشرون والرومان إلى الفلاسفة اليونانيين القدماء، رغم أنه كان يعادل

الدولة في الاستعمال الكلاسيكي. ونشأة فكرة المجتمع المدني الحديثة في عصر التنوير الأسكتلندي والقاري (الأوروبي) أواخر القرن الثامن عشر، إذ قام لفيف من المنظرين السياسيين من توماس بين إلى جورج هيغل، بتصوير المفهوم بوصفه مجالاً موازياً للدولة، ولكنه منفصل عنها أي إنه مضمار يترابط فيه المواطنون بعلاقات حسب مصالحهم ورغباتهم. وكان هذا التفكير الجديد يعكس حقائق اقتصادية متغيرة: صعود الملكية الخاصة والمنافسة السوقية والبرجوازية. كما أنه جاء نتيجة المطالبة الشعبية المتعاظمة بالحرية، كما تجلت في الثورتين الأمريكية والفرنسية [4] وينكر هيغل الانسجام الذي تفترضه نظرية التعاقد بين الدولة والمجتمع المدني يؤكد عجز هذا الأخير عن إقامة وتحقيق العقل والحرية ويقترح أن تكون الدولة هي الإطار القادر على تحقيق هذه الغاية ... وينظر هيغل إلى المجتمع المدني باعتباره يشكل واحداً من مستويات تمظهر الدولة ... ونستطيع أن نقول إن المجتمع المدني عند ماركس هو مجال الصراع الطبقي رغم عمومية التحديد ... ويشير مفهوم المجتمع المدني في كتابات غرامشي بصورة عامة إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة. إن غرامشي ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزءاً من البُنية الفوقية التي يميز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي وظيفته الأولى الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيا، ووظيفته الثانية السيطرة والإكراه [5].

ولقد ربط لفيف من الباحثين المجتمع المدني بالمدنية والتحضر، وأن المجتمع المدني عكس مجتمع البداوة والتخلف، ولمعرفة مدنية المجتمع، لابد من البحث عن ذلك في وضع المدن ومؤسساتها وتقاليدها وعاداتها، وهل هي المؤثرة على الريف، أم أن الريف هو الطاغي بثقافته وأسلوب حياته على المدينة [6] .

ويذهب آخرون، للتأكيد، أن المجتمع المدني هو مجتمع الألفة والطمأنينة، وعكس العسكرة والهيمنة والطغيان والاستبداد.

للمدني كصفة ميراث مختلط فهو صفة في مواجهة العسكري، حيثما يشار إلى العلاقات المدنية ـ العسكرية ـ وهو يتعلق بالمدنية ومتطلباتها، وبالمدنية التي اعتبرت ضمن مفهوم "الحضارة"، وهي ترتبط بالسياسي والتحديث، وهي كذلك ذات صلة بمفهوم "المواطنة"، كما أنها في النهاية، وربما قبل ذلك، تتقابل مع "الديني"، كما أنها تشير إلى أحد المفاهيم الذي شاع استخدامه في علمي الاجتماع السياسي والتنمية السياسية وهو "الثقافة المدنية"(7).

فالمجتمع المدني لا يقصد به فقط المنظمات غير الحكومية(8)، فهو يمتد ليشمل الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والتجمعات الطلابية والنسوية والهيئات الثقافية والمؤسسات الأهلية التقليدية، والمؤسسات الرياضية والتنويرية، والقطاعات الاقتصادية المستقلة (السوق). فمناشط الهيئات المدنية تتخلل أفرع الحياة العامة، فمنها ما يتخذ طابعاً سياسياً على شكل أحزاب وتنظيمات مدنية تغني الحراك السياسي والاجتماعي في المجتمع. وهناك ألوان من المؤسسات المدنية التي تقدم خدمات لأفراد المجتمع، وتعدّ صنفاً من صنوف العمل الخيري والرعائي وتقدم خدمات للفئات الضعيفة في المجتمع. وأفرع من مؤسسات المجتمع المدني ينصب اهتمامها على أساس الدفاع عن حقوق الإنسان مثل منظمات حقوق الإنسان أو الهيئات النقابية والدفاعية الأخرى التي يتركز نشاطها على الطابع المدني المطلبي وتدافع عن حقوق أفرادها والحقوق العامة للمجتمع برمته.

وفي مجالات التنمية تسهم منظمات المجتمع المدني في إطار تنمية المجتمع والتنمية البشرية، وتقيم المشاريع الصحية والتنموية والثقافية والتعليمية والمؤسسات الاقتصادية للدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

ولقد اختلفت التعريفات لمفهوم المجتمع المدني، إلا أن الاتجاه الغالب يرى، أن المجتمع

المدني، هو مجموع الهيئات والمؤسسات والأحزاب والجمعيات والمصالح والفعاليات والمناشط المتنوعة المستقلة عن سلطة الدولة، أي كل نشاط أو تجمع أو فعالية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية منبثقة من صميم المجتمع وغير خاضعة لهيمنة السلطة السياسية الرسمية. وهو، كل التنظيمات والهيئات الوسطية بين الدولة والمجتمع، هذه الهيئات التي تحمي الأفراد من تعسف السلطة، باعتبار أن لدى كل سلطة مهما كانت ديمقراطية ميلاً طبيعياً إلى الشـطط في استعمال السلطات (9).

والمجتمع المدني وجد في كل المراحل التاريخية الفارطة على شكل نشاطات مدنية مستقلة عن الدولة وفي صور جمعيات أهلية وتعاونية، وفعاليات أخرى.

2 ـ الجماعات التقليدية :-

الجماعات التقليدية (traditional Groups) ـ هي تلك الجماعات التي يستند وجودها على العادات والتقاليد والأعراف والتراث والعقائد والدين وفي شطر أكبر منها ترتكز على روابط الدم والنسب والعلاقات والوشائج العائلية والقبلية والعشائرية وعلى الموروث الثقافي والديني والطبائع والتقاليد المحافظة، فهي تشمل الأسر والعشائر والتجمعات الاجتماعية والسياسية المحافظة، والفرق الدينية، والجمعيات الأهلية والخيرية والتنموية المحلية بطابعها الكلاسيكي .. ويندرج ضمن هذه التجمعات التقليدية القبيلة التي تعدّ من أهم الجماعات التقليدية في المجتمع اليمني.

فالقبيلة (Tribe)، جماعة تربط أعضاءها صلات الدم والقرابة والإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وأسلوب المعيشة، والقيم، ومعايير السلوك المشترك وهيكل السلطة الداخلية (10).

وهي جماعة اجتماعية تاريخية تقليدية تتكون أساساً من رابطة الدم وعلاقات

القرابة والنسب، في حين أن نزراً من المختصين، يشيرون أن المصلحة المشتركة تشكل ركيزة مفصلية في تكوين القبيلة، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن زمراً من الناس يلتحقون أحياناً بالقبيلة من خارج النسب القبلي جلبتهم الظروف، أو الحرف، أو التحالفات القبلية أو الأسرية ... واستطاب لهم المقام فأصبحوا يشكلون فرعاً من تفريعات القبيلة.

والقبيلة تحقق لأفرادها الغايات وتسد حاجاتهم الأساسية، وتذود عنهم الاعتداءات والتهكمات والاحتقار، وربما لقوة شوكتها تقوم القبيلة بالغزوات للحصول على الغنائم ومصدر العيش وللتسيد على الآخرين.

وفي كنف القبيلة يذوب الفرد ويتشبع بالروح الجماعية القبلية، وتتكون لديه عناصر الثقافة القبلية، وتترعرع السيكولوجية القبلية إلى أن يتقوى عودها في تكوين الشخصية القبلية (الهوية القبلية)، بعد أن تكون قد تطبعت بطباع القبيلة، وتكيفت بروح ومضمون القبيلة وعاداتها وتقاليدها، مما يؤدي إلى مزيد من التكاتف والتضامن (cohesion) القبلي وتعزز العصبية القبلية في الملمات والنوازل، وفي تماسكها في السراء والضراء، وتكون من أحد العوامل الرئيسية لبقائها وقوة شوكتها.

فالقبيلة تتكون من عشائر وبطون وأفخاذ، ومن ثم تمتد إلى الفصيلة والرهط، ويتزعمها شيخٌ ينتخب من بين أفراد القبيلة أو تنتقل إليه بالوراثة، على أن يكون زعيمها الأب الروحي لجميع أفراد القبيلة، يتصف بالشجاعة والإقدام والذكاء وسرعة البداهة والكرم والصدق والنزاهة، وصاحب مكانة اجتماعية في القبيلة نسباً وثروة ومقاماً كريماً.

والقبيلة توجد في بيئة جغرافية محددة معلومة، فلها حدودها الخاصة وأراضيها الزراعية ومراعيها ومحاجرها ومصادر مياهها وحيواناتها وأراضيها العامة المشتركة، والتي لا تتنافى مع الملكية الخاصة للأراضي والممتلكات عند أفراد القبيلة، فقد تكون هذه البيئة الجغرافية زراعية أو بعلية أو جبلية قاحلة أو صحراوية أو ساحلية ... وتترك البيئة

الجغرافية بصماتها في شجاعة وإقدام الأفراد، فكلما كانت البيئة قاسية ومجدبة، زاد تأثيرها في القبيلة من حيث شدتها وبأسها وحاجة أفرادها للتعاضد في تحقيق مقاصدهم.

ولقد أشار عالم الاجتماع العربي عبد الرحمن ابن خلدون (1332 - 1406م)، إلى تأثير البيئة الجغرافية والمناخ [11]، في خلق الأفراد، وسلوكياته وأخلاقهم، حيث تتميز المجتمعات البدوية بطباع أفرادها الخشنة والجلافة والبساطة والشجاعة، والميل إلى العنف، وتقتصر حياتهم على ما هو ضروري للحياة، بينما المجتمعات الحضرية تتميز بقوة الاستهلاك، وتميل للترف والوداعة، والسكينة، وكلما توغلت القبيلة في المدنية والتحضر، زاد ترفها وتوغلت النزعة الفردية والأنانية، وتلاشت تدريجياً الروح الجماعية القبلية. وللقبيلة طقوسها الدينية وعاداتها وتقاليدها الخاصة ولغتها أو لهجتها الخاصة بها كوسيلة للتخاطب والاتصال، فضلاً عن التركيب النفسي والثقافي المتشابه بين أفراد القبيلة.

وتقوم القبيلة بأدوار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية وأخلاقية وعسكرية، تلاشت تدريجياً، وأخذت الدول عند قيامها أغلب الأدوار أو بعضها، وهذا يعود في الأساس إلى قوة القبيلة أو ضعفها.

والجدير بالملاحظة، أن القبيلة جماعة اجتماعية تقليدية تتميز بالاستقلال (Independency) المضاد للتبعية، والحرية وعدم الخضوع، وقد تساوقت هذه السمات مع الثقافة القبلية والتراكيب النفسية والسيكولوجية لهذه البُنية الاجتماعية التقليدية.

وفي هذا المقام لا بد لنا، أن نبسط باختصار أهم قسمات القبيلة ومميزاتها على النحو التالي :-

1 ـ تنتمي القبيلة إلى نسب واحد ورابطة دم بين أفرادها، حيث يتساكنون ويتزوجون

غالباً من جلدتهم، وتجمعهم علاقات أسرية وعشائرية وقبلية قوية.

2 ـ المصلحة الجماعية المشتركة بأشكالها وألوانها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية والعسكرية.

3 ـ البيئة الجغرافية التي تشكل أساساً لوجودها، وعندما تكون الروابط القبلية والأسرية والعشائرية ضعيفة، يكون الارتكاز أساساً على الموقع الجغرافي (المنطقة).

4 ـ اللسان الواحد للقبيلة، وقد تتميز قبائل عن أخرى بلهجتها وتراكيبها اللفظية واللغوية

5 ـ العقيدة والتاريخ المشترك للقبيلة، فضلاً عن الثقافة والعادات والتقاليد والتراكيب النفسية المتقاربة لأفرادها.

6 ـ القبيلة وحدة اجتماعية أساس بنيتها التماسك والتعاضد و التضامن، و تشكل المدافعة عن حقوق أفرادها من الضيم والانتهاك ملمحاً رئيسياً من ملامح التماسك القبلي.

7 ـ الحرية والميل القوي للاستقلال، عنوانان بارزان للقبيلة، ومن ضمن علائمها هو امتعاضها من التسلط والتبعية للسلطة خارج نطاق القبيلة. فاليمنيون ينتسبون إلى جدهم الأكبر قحطان بن عامر بن شالخ، الذي أنجب يعرب بن قحطان، ومن يعرب بن قحطان جاء عبد شمس بن يشجب (سبأ)، ومن عبد شمس تناسلت القبيلتان اليمنيتان حمير وكهلان [12].

شكل رقم (1)

عوامل بقاء واستمرارها القبيلة

العوامل الاجتماعية	العوامل الاقتصادية	العوامل السياسية
اشتراكها في السلطة . ضعف الهيئات النظامية الرسمية . فعاليتها في الصراعات السياسية . المساعدات الخارجية .	حصولها على امتيازات من الدولة . ممارستها لأنشطة اقتصادية حديثة. قيام البعض بأنشطة اقتصادية غير قانونية.	التمسك بالدين والعادات والتقاليد التنشئة الاجتماعية والنفسية القبلية. قوة العادات والتقاليد. التضامن القبلي. نزعة الاستقلال والتمرد. عدم الانفتاح و انتشار الأمية.

فالقبيلة مؤسسة اجتماعية تقليدية لا يستهان بها في المجتمع اليمني، ويصعب خلق وئام اجتماعي وسياسي وحياتي في المجتمع، دون الأخذ بعين الاعتبار درجة تأثيرها ووزنها المجتمعي، فالمصلحة الوطنية تحتم خلق علاقة سليمة وحكيمة معها صوب تطوير النزعات الإيجابية فيها مثل:

الدفاع عن الحقوق، التضامن، التكافل الاجتماعي، الاستقلال، والحرية، نصرة المظلوم، احترام الكبار والأرحام، تبجيل العلاقات الأسرية والعشائرية، الشجاعة، وقوة التلاحم الاجتماعي، والوفاء،المروءة، الشهامة، الصدق، الوقوف إلى جانب الحق، العدالة والمساواة، الكرم، عدم الخضوع للاستبداد، الشورى، البساطة، الضبط الاجتماعي، والروح الجماعية.

فبعض الجماعات والعناصر التقليدية في الإدارة، قد أثرت في الطابع التحديثي للدولة، وحولت عناصر التحديث إلى عناصر تقليدية سلبية، ونستطيع أن نتلمس ذلك من خلال

جملة من المعطيات والحقائق :-

1 ـ تمييع الطابع المؤسسي للمؤسسات الحديثة من خلال شخصنة المؤسسات.

2 ـ إضعاف سلطة القانون، واستبدال العرف والعادات والتقاليد بها.

3 ـ تغذية الهيئات والمؤسسات بعناصر عصبوية ضعيفة الولاء للدولة.

4 ـ عدم التعامل أحياناً بشفافية مع عناصر العلم والكفاءة والمقدرة والموهبة في تحمل المسئوليات.

5 ـ ضعف عنصر التخطيط، وغلبة الطابع الارتجالي في بعض الهيئات والمؤسسات

6 ـ تجاوز بعض الهيئات والأنظمة مما يساعد على الإخلال بالأنظمة والقوانين.

7 ـ عدم تفريق البعض بين السلطات واستقلاليتها.

8 ـ عطاء امتيازات للبعض فوق الممكن، مما يساعد على الفساد والإخلال بمبدأ المساواة

9 ـ تدخل البعض في أمور خارج نطاق صلاحيتهم.

10ـ التعامل بالأساليب التقليدية والإدارية، مما يضعف هيبة المؤسسات الحديثة، وبالتالي يضعف مبدأ الثواب والعقاب.

11 ـ إهدار الإمكانيات، مما يشكل تربة خصبة لانتهاب الأموال.

إن العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية في البلدان المتخلفة بشكل عام، لا ترتكز على النظام والقانون والمؤسسات الحديثة، إنما تتكئ في الغالب على العواطف والوشائج العائلية والطائفية والشللية والشخصية، وهذه سمة من سمات المجتمعات في البلدان النامية.

وعليه، فالمؤسسات والهيئات النظامية في المجتمع تفتقر إلى العمل المؤسسي المنظم، وتطغى على الهيئات العواطف والمجاملات وعلاقة القرابة والصداقة.

والمأمول في علاقة الدولة بالقبيلة أن تكون متوازنة، تتقوم على أسس سلمية تدعمها أنظمة وقوانين عادلة ومؤسسات فاعلـــة.

3 ـ المجتمــع المدنــي والتجمعات الأهليــة :-

هناك بعض المفكرين الذين يرفضون رفضاً تاماً أن يكون النشاط الأهلي صورة من صور المجتمع المدني، والحال أننا هنا أمام خلط بين المدني، بما هو رحلة حديثة في التاريخ، والأهلي أو العشيرة أو الحمولة أو القبيلة بما هي أشكال سابقة على نشأة المـــدني[13] ولا يخالجنا شك، من أن المجتمع المدني الحديث هو امتداد للمجتمع الأهلي التقليدي (local traditional Groups) الذي تطور عبر مراحل تاريخية فارطة في القدم، وكون في نهاية المطاف المجتمع المدني الحديث.

فالأطروحات العامة للمجتمع المدني لا تحتاج إلى حفظ دون مراجعة لهذه الأطروحات، وغير آبهين بخصوصيات المجتمعات المحلية، فهذا الأمر جعل البعض يردد بتلقائية شديدة التعريفات و الأطروحات مع عدم القدرة على تفكيك هذه المفاهيم وإعادة بنائها وتركيبها، وإهمال ساطع للخصوصية التاريخية والثقافية والاجتماعية والدينيـــة والاقتصادية والنفسية لمجتمعاتنا العربية والإسلامية التقليدية.

ومن النقائص التي يقع فيه البعض، هو الحديث المتكرر عن المجتمع المدني اليمني الحديث، غير آبهين من أنه لا يوجد مجتمع مدني حديث في اليمن، وإنما مشـــروع لمجتمع مدني حديث، فالمجتمع اليمني، مجتمع تقليدي بعاداته وتقاليده وسلوكياته ونفسياته وطريقة تفكيره وطريقة عمله ومعيشته وفي حياته العامة والفضاء العام ... على أنه لاننسى أنه تتخالط في أحايين كثيرة في سياق الحياة اليومية التقليدية بالحداثة ...

فالنشاطات المدنية الحديثة، ليست بالضرورة تعبير عن مجتمع مدني حديث، إنما هي مقدمات أولوية لمجتمع مدني حديث في اليمن لم تتبلور بعد معالمه الرئيسية في مجتمع

شديد التعقيد والمحافظة، حيث يبلغ عدد سكان الجمهورية اليمنية ما يقارب 18. 800 مليون نسمة تصل فيه الأمية إلى ما يقارب نصف المجتمع وأكثر من 70% من النساء أميات، ويبلغ سكان الريف فيه 73.7%، ويصل تعداد القرى فيه إلى أكثر من 120ألف قرية، بينما لا تتجاوز القرى المصرية خمسة آلاف قرية، إضافة إلى وعورة المسالك الجبلية مما يفرض عزلة وصعوبة تواصل، وتعثر المشاريع الخدمية وبالتالي صعوبة التمدن والتحضر والحداثة (14).

فالثقافة التقليدية لازالت شاخصة بقوة في نسيج المجتمع ويأتي في صدارتها العُرف وثقافة النسب والتسلح والمدافعة والتضامن الاجتماعي الأهلي، فمؤسسات التنشئة الحديثة، الأسرة النواة والمدرسة ووسائل الإعلام ومؤسسات الثقافة والتنوير وهيئات الضبط ... قليلة التأثير في المجتمع وتعاني من إشكاليات وتعسرات عدة في مسار عملها وتنشئتها الاجتماعية للأفراد، مما يفسح المجال لمؤسسة التنشئة التقليدية في التأثير القوي على أفرادها.

فالجماعات التقليدية منها (القبيلة)، أعمق من أن نقول بُنية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، فجذورها النفسية والثقافية والتربوية عميقة ومتأصلة في النفوس والوجدان، وتجد تعبيراتها في سلوكات الناس وعاداتهم وتقاليدهم وتساكنهم ورابطة القربى الوثيقة فيما بينهم.

فمنظمات المجتمع المدني في اليمن يقدر عددها بـ 2786 منظمة تركز أنشطتها على المدن الرئيسية وقد تغيب أنشطتها حتى في أحياء بعض المدن ناهيك عن غيابها الجزئي أو الكلي عن الريف اليمني.

فالمجتمع الأهلي مرادف للتجمعات التقليدية والعلاقات والوشائج الاجتماعية المحافظة. ولقد تضمن المجتمع الأهلي مناشط اجتماعية تتواءم والتطور التاريخي للمجتمعات العربية

والإسلامية في المجتمع اليمني، فالتعليم الأهلي والزكاة وأوقاف المدارس والمساجد و البساتين والأراضي الزراعية والأسواق والمحلات التجارية والجمعيات التعاونية الأهلية والفردية والجغرافية والشيع والفرق الدينية والتجمعات التقليدية... لأنها تعبر عن مناشط مدنية أهلية انبثقت من صميم المجتمع وبعيدة عن وصاية الدولة وهيمنتها...

ويحسن بنا أن نفرق ما بين الجماعات التقليدية التي تشكل جزءاً من هيئات السلطة، والجماعات التقليدية المستقلة عن هيئات السلطة، وهذا يجرنا بتلقائية إلى ضرورة التفريق ما بين الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية التي تشكل جزءاً من المنظومة السياسية للدولة، والتي يتعذر علينا إطلاق صفة التنظيمات المدنية عليها لإرتباطها بالسلطة، وفي الضفة الأخرى نطلق على الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية والمهنية المستقلة عن أجهزة الدولة، التي تقوم على الطوعية والاستقلالية والمدافعة عن حقوق أعضائها ومؤسسات المجتمع، ويطلق عليها بالتنظيمات المدنية.

فالجماعات التقليدية يمكن أن نعدّها جزءاً من المجتمع المدني الأهلي إذا توفرت فيها الشروط التالية :-

1 ـ الاستقلالية عن السلطة : ولا نقصد بالاستقلالية العلاقة العدائية مع السلطة، وإنما نقصد بذلك أن يكون لها كيانها المستقل نسبياً عن أجهزة الدولة، ولها قراراتها المستقلة التي لا تكون بالضرورة متناغمة مع لحن السلطة، فلابد أن تكون هذه الهيئات بعيدة عن الوصاية والتبعية والذيلية.

2 ـ الدفاع عن حقوق أفرادها: ونقصد بالدفاع عن الحقوق ذلك الدفاع العادل والسليم، ورفع الضيم عن المقهورين ممن ينتسبون إليها، وممن تقع عليهم ممارسات غير عادلة، أما الدفاع غير العادل والعصبوي القاهر فهذا يجرح بشدة مفهوم المجتمع المدني.

3 ـ العدل والمساواة : فالجماعات التقليدية هي التي تقف إلى جانب العدل والمساواة والمواطنة الواحدة، وتدافع عن الحق ضد الباطل، وتندرج هذه المناشط في إطار المناشط المدنية.

4 ـ المساهمة في بناء دولة المؤسسات : إن بناء الدولة ومؤسساتها الحديثة تعد ركناً ركيناً للمجتمع المدني المتحضر، ومساهمة الجماعات التقليدية في بناء مؤسسات الدولة وتمكين المؤسسات من القيام بواجباتها المنوطة بها تعد خطوة نجيبة صوب توطيد مدماك المجتمع المدني.

5 ـ الدفاع عن النظام والقانون العادل: إن غياب المؤسسات وقوة القانون الذي يضبط شوكة العدل تحول المجتمع إلى فوضى وصراعات واحترابات اجتماعية تهدد السكينة الاجتماعية، وعليه فإن الدفاع عن النظام والقوانين العادلة يعد سلوكاً متحضراً صوب توطيد المجتمع المدني العادل.

6 ـ ممارسة السلوك الديمقراطي الشوري: إذا مارست الجماعات التقليدية السلوك الديمقراطي الشوري في هيئاتها ومناشطها وفي تعاملها مع وأفراد المجتمع وهيئاته فإن ذلك يعدّ من المؤشرات الناصعة للسلوك المدني المتحضر.

7 ـ الطواعية: الطوعيةُ (voluntarism) في بعض الهيئات والمنظمات الحديثة ضعيفةٌ تتخذ طابعاً قسرياً مبطناً في تنفيذ البرامج أو الخطط أو الانتساب إليها وفي إطار الجماعات التقليدية مثل القبيلة يتم الانتساب بشكل طبيعي إرثي، ونقصد في هذا السياق بالطوعية المبادرةَ والعملَ الجماعي الذي يصب لفائدة الجماعة والمجتمع، فالعمل الطوعي هو ذلك العمل الذي يقوم به الأفراد بحسن نية وقناعة وإدراك ودون إرغام.

8 ـ العمل بمبدأ التناوب السلمي للسلطة: فالاقتناع بمبدأ التناوب السلمي للسلطة في إطار الجماعة الاجتماعية وممارستها على صعيد هيئات ومؤسسات السلطة،

سلوك ديمقراطي مدني قويم.

وامتداد لما سلف، يمكن القول إن الجماعات الاجتماعية التقليدية التي لا تشكل جزءاً من السلطة، يمكن اعتبارها جزءاً من المجتمع المدني، إذا كانت في سلوكاتها وقيمها وفعاليتها ومناشطها مستقلة عن هيمنة الدولة وتساند بناء المؤسسات، ودولة الحق والقانون، وتقف إلى جانب العدالة والمساواة وضد الظلم والتمييز وإحقاق الحق والمواطنة المتساوية، وتعمل على تكريس الحياة المدنية الآمنة وتعميق السلوك الديمقراطي في هيئاتها وفي المجتمع.

التحفظ على الفعاليات الأهلية :

وفي هذا السياق لا ننسى أن هناك من يتحفظ على الفعاليات المدنية والأهلية في اليمن، لأسباب ارتباطها بالعائلة والنسب والقبيلة والعشيرة أو أن هذه الفعاليات تعبر عن المجتمعات ما قبل الصناعية. ومن وجهة نظرهم إن مؤسسات المجتمع المدني ترتكز على قيم حديثة تتباين مع القيم القبلية والعصبوية ومع قيم اقتصاد السوق ومع قيم النظم الشمولية وهي تشكل مجموعة المحفزات والدوافع لسلوك الأفراد ونشاطهم في مؤسسات مدنية وفقاً لقيم التطوع، والتضامن، والمساندة، واحترام الآخر، التسامح، المشاركة، العطاء[15].

فهذا الطرح يحتاج إلى تفكيك وإعادة صياغة لكي نعيد الحق إلى نصابه ونبتعد عن الضبابية، فليست كل القيم القبلية والتقليدية سلبية وتتعارض كلية مع الحداثة والمجتمع المدني، وعند الحديث عن العصبوية لابد من التفريق بين التكتلات الاجتماعية العصبوية المناهضة للقيم المدنية والتكتلات العصبوية التي لا تتقاطع سلوكياتها وقيمها مع المجتمع المدني.

وفي المنحى نفسه، ليست كل قيم السوق تتناقض مع المجتمع المدني، مع العلم أن

(السوق، والاقتصاد، أحد العوامل التي أنتجت المجتمع المدني الحديث).

ونلتمس من خلال النص وكأن قيم الحداثة، قيم إنسانية إيجابية لا تعتورها عورات (وهذا غير صحيح)، ففي الوقت الذي تحمل الحداثة في طياتها عناصر إيجابية، لا ننسى في الوقت نفسه أنها تحمل في جنباتها عناصر سلبية تتقاطع مع القيم الإنسانية مثل:

الفردية والنرجسية والأنانية والتحجر العاطفي وتبلد المشاعر والعواطف الإنسانية والتفكك الأسري والانحلال الأخلاقي . . . ولن أفاجئكم بالقول، إن بعض قيم الحداثة فيها نكهة رجعية وليست كلها صالحة ومثمرة للمجتمعات.

وليس من الصائب القول، أن المجتمع المدني الأهلي برمته يقوم على الروابط العائلية والعشائرية والقبلية، فهناك فعاليات مدنية أهلية لا تشكل رابطة الدم والنسب أساسها. فلازالت الأنشطة الأهلية التقليدية هي الطاغية بوجه عام على الحياة الريفية ومؤثرة بشكل قوي في المدن . . فالمؤسسات المدنية الحديثة ضعيفة وركيكة التأثير في المجتمع، وهشة ومتأثرة بالجماعات التقليدية، وإن لبست لبوس العصر، ومناشطها تنحصر في المدن الرئيسية وتتألف من جماعات صغيرة الحجم، وضعيفة التأثير فمثلاً:

تتركز جميع المنظمات النسوية في المدن وبالذات في العاصمة صنعاء التي يوجد فيها أغلب تلك المنظمات، مما يعني غيابها عن الريف الذي يعيش فيه غالبية السكان وحيث تتطلب معيشة النساء الكثير من الخدمات الرعائية والتنموية. وتتصف المنظمات النسوية أكثر من غيرها بضعف بنائها الإداري والتنظيمي وغياب التنسيق فيما بينها ..[16]

وهذا ينطبق على الهيئات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى بألوانها وتفريعاتها المختلفة.

ومن الطبيعي القول، إنه عندما تغيب المناشط المدنية الحديثة، تبرز الفعاليات الأهلية التقليدية، وضعف هيئات المجتمع المدني يترك الساحة متيسرة للأنشطة والفعاليات التقليدية في سد الفراغ. ففي الوقت الذي نمت فيه من الناحية الكمية أعداد منظمات

المجتمع المدني في اليمن من 286- عام 1990م إلى أن أصبحت عام 2000 م 2786 منظمة، إلا أن هذا لا يعد تعبيراً على مدى تغلغل منظمات المجتمع المدني في اليمن ولا يعبر عن فعالية مؤثرة لهذه المنظمات التي في أغلبها عبارة عن واجهات شكلية ليس إلا. ولنأخذ مثلاً بعض الأحزاب السياسية التقليدية التي تتميز بقوة تنظيمية وفكرية وتجمع بين السرية والعلنية، ما بين الطابع العقائدي والقبلي، الأمر الذي يمكنا من القول، أنها من أقوى التنظيمات الحزبية والسياسية على الإطلاق في الساحة اليمنية. حيث يتميز بناؤها التنظيمي الداخلي بتماسك رصين، شأنه شأن الأحزاب العقائدية وبانضباط صارم وتنوع في الاتجاهات، وبخبرة تفوق خبرة التجمعات السياسية الحديثة وذكاءها، والتي تتكئ على الشعارات (slogans) وتعجز عن حشد الجماهير وإقناع الجماهير التي تتحدث باسمها.

الشكل رقم (2)

(نمـــو منظمات المجتمع المدني في اليمن)

العام	العدد
1990	286
1991	93
1992	175
1994	61
1995	121
1996	123
1997	61
1998	348
1999	495
2000	399
غير محدد العام	469
الاجمالى	2.768

× المصدر/ تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، صـ . 26

وهناك ملاحظة لامعة وهي أن الانتخابات البرلمانية في (إبريل 2003) أثبتت طبيعة

المجتمع التقليدي ومدى قوة القبائل والتجمعات التقليدية، حيث حاز شيوخ القبائل على 100 من مقاعد مجلس النواب البالغة ((301 مقعداً)).

ويشير تركيب مجلس النواب إلى أن الفئات التقليدية تسيطر على القسط الأكبر من المقاعد حيث تبلغ نسبتها في المجلس77%، وأن الفئات المدنية الحديثة لا تتجاوز نسبتها 23% من تركيبة المجلس.

(شكل رقم 3) مجالات منظمات المجتمع المدني في اليمن

المجال	العدد
جمعية تنمية المجتمعات المحلية	1249
الجمعيات الرعائية والتنمية العامة	6
الجمعيات المهنية	80
النقابات	75
جمعية تنمية المرأة والأسرة	96
جمعية تنمية الصحة العامة	35
جمعية ذات النفع العام بيئية / آثار	31
جمعيات الإخاء والصداقة	20
جمعيات المعاقين والفئات الخاصة	43
جمعيات ثقافية	102
جمعيات و اتحادات طلابية	20
أندية رياضية	272
جمعيات فنية	7
جمعيات حقوق الطفل	11
جمعيات تحفيظ القران الكريم	9
جمعيات حقوق الإنسان	20
جمعيات تعليمية وتدريبية	9
جمعيات واتحادات تعاونية	661
جمعيات مساعدة العائدين من المهجر	6
أندية وجمعيات الجاليات	8
جمعيات إسكان	9
جمعيات ذات خدمات متنوعة	2
الأحزاب السياسية	22
الإجمالي	2,786

× المصدر / تقرير التنمية البشرية ، صـ27 ـــ

وإذا سلمنا بوجود المجتمع المدني الحديث في اليمن، فإن ذلك يعني أن مقومات المجتمع المدني الحديث في اليمن متوافرة، وتتجلى في الأسس التالية:

1 ـ وجود دولة عصرية حديثة بشكلها ومضمونها ومؤسساتها الفاعلة.

2 ـ وجود صناعة حديثة ومتطورة، تستند على قاعدة علمية وتكنولوجية متطورة.

3 ـ وجـــود زراعة متطورة.

4ـ التأثير القوي للثقافة الحديثة، وحرية الرأي، وضمن إطارها الثقافة الديمقراطية، وانتفاء الثقافة الشمولية وثقافة العنف، واتساع قاعدة التسامح والمغايرة وقلة التعصب.

5 ـ توطد مدماك المؤسسات الديمقراطية، وقلة مفعول الوشائج العائلية، والعشائرية والقبلية والصداقة في عمل المؤسسات.

6 ـ التأثير الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني على المجتمع المدني، السياسي والتأثير القوي على القرار السياسي والرأي العام.

7 ـ تقهقر الثقافة التقليدية بشقها السلبي وشيوع الثقافة العصرية.

8 ـ ميل المجتمع للعقلانية وتآكل العادات الانفعالية والحماسية والوجدانية السطحية، التي تقدم الأحاسيس والشعور على العقل والمنطق.

9 ـ تغير البناء الاجتماعي التقليدي، ببناء اجتماعي عصري، وبزوغ اصطفافات اجتماعية على أساس الملكية الحديثة والكفاءة والموهبة والمصالح، وليس أساس الروابط التقليدية.

10 ـ وضوح التركيب الاجتماعي الانقسامات الاجتماعية، وعدم تشابكها إلى درجة من الغموض والتداخل الشديد.

11 ـ فعالية المؤسسات، وقوة صريحة للقانون والقضاء، واستقلال السلطات.

12 ـ انتشار المنظمات المدنية الحديثة في المدنية والريف، ولا يكون نشاطها مقتصراً

على بعض الأحياء في المدن الرئيسية مع إهمال للريف والمناطق النائية.

13ـ شيوع مبادئ الحرية الفردية والاجتماعية، وتوطد مبادئ الحرية والمساواة الاجتماعية في الحقوق والواجبات، والدور الفاعل للمؤسسات المدنية في الدفاع عن حقوق الأفراد والجماعات بدلاً من الحضور القوي للمؤسسات التقليدية.

فالمسائل الآنفة الذكر غير متوافرة، وإن توفرت فهي في حدود دنيا؛ الأمر الذي يجعلنا نؤكد أنه لا يوجد مجتمع مدني حديث في اليمن وإنما مشروع لمجتمع مدني، ولن يتأتى ذلك إلا بتوفر الأساسيات التي تم بسطها سابقاً.

وبما أن المجتمع المدني الحديث غير موجود إلا بتعابير أولية وبسيطة، فإن المجال متيسر للنشاطات الاجتماعية التقليدية الأهلية التي تعكس طبيعة المجتمع التقليدية.

فبعض منظمات المجتمع المدني (إن لم نقل الكل) تتمتع بوجود اصطناعي في المجتمع، حيث إنها تستمد زادها من الهبات والمعونات من الدولة أو هيئات خاصة أو منظمات المجتمع المدني الأجنبية، وبالتالي تفقد استقلاليتها(لعدم اعتمادها على ذاتها)، فتصبح جثة هامدة لا وجود لها، وأن ولادتها لم تتم بصورة طبيعية .

فهيئات المجتمع المدني، تعاني من عثرات ولعل أبرزها :-

1 ـ شكلية أغلب الهيئات المدنية.

2 ـ شخصنة مؤسسات المجتمع المدني.

3 ـ ضعف مبدأ التناوب السلمي للقيادة علاوة على المركزية الشديدة.

4 ـ النشاطات الاحتفالية وندرة العمل الاستراتيجي المبدع.

5 ـ عدم جدية النخب المدنية (أغلبها) في العمل المدني واللهث وراء الأرباح المادية والمعنوية

6 ـ انتشار الفساد في هيئات المنظمات المدنية.

7 ـ اللهث وراء الهيئات والمساعدات والمصالح الضيقة.

8 ـ التكتلات العصبوية والفئوية والانقسامات السلبية.

9 ـ غياب ثقافة النقد وثقافة المكاشفة ومبدأ الثواب والعقاب.

10 ـ العلاقة الضعيفة والانتهازية بالجماهير.

11 ـ التأثير القوي للعلاقات الشخصية والقبلية والعشائرية والمناطقية والشللية في عمل المنظمات المدنية.

12 ـ عدم الالتزام بالعمل المؤسسي، وقلة الاحتكام إلى الأنظمة والقوانين المؤسسية.

13 ـ ضعف القيم الديمقراطية.

14 ـ التأثر بالنزعة العصبوية التقليدية من زاوية سلبية.

15 ـ التبعية أو ضعف الاستقلال.

16 ـ البون الشاسع ما بين الأقوال والأفعال.

17 ـ غلبة الطابع المزاجي والعشوائي في المناشط المدنية.

18 ـ غياب الاستراتيجية المؤسسية والتنموية.

(الشكل رقم ٤)

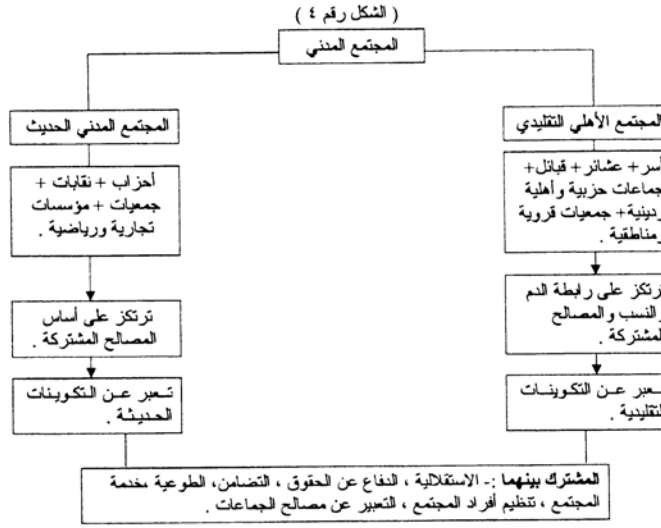

(شكل رقم 5)

مقارنة المنظمات المدنية الحديثة بالقبيلة والجماعات التقليدية في اليمن .

شروط المؤسسات المدنية	المنظمات المدنية الحديثة	القبيلة والجماعات التقليدية
1- الطوعية (17)	- توجد طوعية في الانتساب والعمل	- توجد طوعية وروح للمبادرة في العمل لا في الانتساب
2-الاستقلال عن هيمنة الدولة	- ضعيفة الاستقلال .	- توجد نزعة قوية للاستقلال
3- الدفاع عن المصالح.	- دفاع ضعيف عن مصالح الجماعة	- دفاع قوي عن الجماعات القبلية والتقليدية
4- البناء المؤسسي .	- تعاني من ضعف وشخصنة للهيئات بشكل عام .	- يوجد بناء مؤسسي بسيط وغير معقد، فالبساطة والتلقائية والعلاقات التقليدية العاطفية سيدة الموقف .
5- الديمقراطية .	- هشة وغير عميقة .	- تجد تعبيراتها في صورها الأولية: الشورى .
6- خدمة الجماعة (المجتمع)	- في حدود دنيا .	- تخدم جماعاتها بقوة وفعالية .
7- الالتزام بالأنظمة والقوانين.	- تلتزم بالأنظمة والقوانين إلى حد ما.	- الأعراف والقيم التقليدية أقوى من القوانين والأنظمة .
8- التحديث .	- مع التحديث روحاً ولكن في الممارسة لا يتجسد التحديث إلا في حدود دنيا.	- تؤكد المحافظة وتميل بعض الجماعات إلى التحديث مع المحافظة على العادات التقاليد.
9- المواطنة الواحدة.	- تؤكد المواطنة الواحدة ويتعثر هذا المفهوم في الممارسة اليومية العملية .	- تفضل الأنا على الآخرين ، وإن كان ذلك لا يشكل قاعدة في كل الأحوال والمواقف .

4 ـ ملامح التغيرات في البُـنية الاجتماعية التقليدية:

إن البُنية التقليدية هي سمة من سمات المجتمع اليمني، فالديمقراطية تحتم علينا الاعتراف بوجود الآخر، فالتنوع والاختلاف واحترام الرأي والمعتقدات، والعادات والتقاليد، والتعايش مابين التقليدية والحداثة ضمن إطار الأنظمة والقوانين العادلة، هي تعبر عن روح الديمقراطية التي تتعايش في كنفها كافة الاتجاهات والتجمعات الاجتماعية والمذهبية والعقائدية على أساس المواطنة الواحدة، وفي ظل دولة قوية ديمقراطية عادلة، تؤمن التعايش وتضبط شوكة العدل والمساواة بين أفراد المجتمع.

فالمطالبة بإلغاء الجماعات الاجتماعية التقليدية ومنها القبيلة، تمنيات غير حكيمة، فالتجمعات الاجتماعية التقليدية تشكل إثراء للحياة المدنية، وهي جزء من المهاجع الدفاعية عن هوية الشعب وتراثه من الاندثار والتميع .

فلابد من التفريق بين شيئين، فالمطالبة بإنهاء القبيلة والجماعات التقليدية المحافظة شيء، والمطالبة بإنهاء السلبيات والسلوكات المضرة بالمجتمع شيء آخر.

فهناك بعض الأطروحات غير المدروسة، التي تعتمد على الانفعال لا على العقل والمنطق وتطالب بالقضاء على القبيلة غير آبهين أن للقبيلة مستويات ودرجات وأنواعاً، وأصحاب هذا التصور يضعون القبائل كلها في سلة بيض واحدة، ولا يفرقون بين عناصر الصلاح والطلاح في القبيلة.

فمنهم من يرفع شعار القضاء على القبيلة لا ليمحوا التصرفات السلبية للقبيلة، وإنما لتحل قبيلة محل قبيلة أخرى، ويستبدل ولاء بولاء ضيق آخر، وهذا شبيه بمن يطالب بالديمقراطية والمواطنة المتساوية ويرفض القهر والاستبداد عندما يكون خارج سدة الحكم وعندما يستلم مقاليد الأمور يتنكر للديمقراطية والمواطنة المتساوية وللعدالة والحرية ويصبح نداً للمواطنة المتساوية ويتلذذ بممارسة الدكتاتورية والاستبداد.

فالمشكلة الرئيسية ليست في وجود القبيلة والجماعات التقليدية أو عدم وجودها، ولكن تكمن المعضلة المحورية في كيفية التخلص من التخلف بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، وفي كيفية التخلص من سيكولوجية الاستبداد المتمددة في أعماق النفوس والوجدان، وفي كيفية التخلص من التناقض الرهيب في أن يكون الإنسان مظلوماً ويكتوي بنيران العسف والاستبداد، وفي الوقت عينه يمارس الظلم والاستبداد أشد ممن ينتقدهم.

إننا بحاجة إلى تغيير سيكولوجية الاستبداد وعقله، إلى سيكولوجية التسامح الديمقراطي وعقله، فقد تغيب الجماعات التقليدية وتتجسد روح التعصب والاستبداد في أشكال عصبوية حديثة، تمارس سلوكات عصبوية مدمرة ومعرقلة لنماء المجتمع وتلاحمه، ولا تعترف بالتنوع والتعدد، وثقافة التسامح والمغايرة ولا تجسد الهوية الوطنية بطابعها الحديث والمتسامح، بل تجسد هويات ضيقة تضر باللحمة الوطنية.

فتحول البنية التقليدية إلى بنية حديثة لن يتم عبر التمنيات أو بضربة عصا أو بجرة قلم، إنما هي مسألة شائكة ومعقدة إلى أبعد الحدود، فتجارب هذا التحول اتخذ طريقين على النحو التالي :-

1 ـ الطريقة البروسية :-

حيث تم تحويل الإقطاع والأرستقراطية والجماعات التقليدية (أغلبها)، بشكل سلمي وتدريجي إلى التجارة والصناعة والخدمات، حيث تطور هؤلاء وتراكمت لدى جماعات منهم ثروات، ومع مرور الزمن وظفوا أموالهم وثرواتهم في استثمارات صناعية وتجارية وخدماتية وزراعية حديثة، وتحولوا مع مرور الوقت إلى طبقات برجوازية وشغيلة وفئات اجتماعية جديدة في المجتمع.

2 ـ الطريقة الإنجليزية :-

حيث تم القضاء على الإقطاع والأرستقراطية الريفية والجماعات التقليدية عبر الثورة والعنف عند قيام الثورة البرجوازية، وبالتالي انتهت سلطة الإقطاع والأرستقراطية والجماعات التقليدية عبر الإجراءات الثورية المناهضة للملكية وللبنية الاجتماعية التقليدية.

وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد، أن التحول لدينا يمر بصورة تدريجية وهادئة وبخطى بطيئة مع التذكير أن التحول التدريجي الذي حدث في بعض البلدان الأوروبية ترافق مع تطور العلم والصناعة والزراعة الحديثة، ومع حضور قوي للدولة الحديثة وبشيوع سلطات المؤسسات والتنوير الديمقراطي.

وفي هذا المجال، يمكن الإشارة إلى بعض التحولات التي طرأت على البنية الاجتماعية التقليدية (القبيلة)، وهي تحولات يمكن أن نلمسها ولو على مستوى الشكل، نجملها على الوجه التالي :-

1 ـ المشاركة في السلطة أو المعارضة بطابعها السلمي.

2 ـ التفاعل مع العملية الديمقراطية، وتضاؤل الجماعات المعادية للديمقراطية.

3 ـ انخراط أبناء القبائل وأفراد من الجماعات التقليدية في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الحديث.

4 ـ التعايش مع التعددية الفكرية والسياسية والعقائدية.

5 ـ الانفتاح على المناطق الأخرى وعلى العالم.

6 ـ الاعتراف بسلطة الدولة وهيئاتها، وتوسع مؤسساتها في المناطق القبلية.

7 ـ تسرب القيم العصرية في الحياة القبلية وحياة الجماعات التقليدية المحافظة وتضاعفت الأنانية وحب الذات، مما أضعف من الروح الجماعية التضامنية. فالمصالح الاقتصادية لبعض الجماعات التقليدية، أضعفت من التماسك القبلي. فدخول جماعات قبلية

إلى أسواق المال والتجارة والاشتغال بوظائف عصرية، قد سرب القيم التجارية النفعية، وقوى قيم البيع والشراء والمصالح الخاصة، وحولت هذه القيم بعض الجماعات التقليدية من **التضامن الآلي** (mechanical solidarity) الذي يرتكز على العواطف والمشاعر والقيم العائلية والقبلية والعشائرية إلى **التضامن العضوي** (organic solidarity)، (على حد تعبير عالم الاجتماع الفرنسي دور كايم (Durkheim)،1858 – 1917)م))، هذا التضامن الذي يتواكب مع الحياة المدنية الحديثة الذي يكون في أساسه تضامن يعتمد على المصالح المشتركة، وانتفاء العواطف والمشاعر لتحل محلها العقلانية والمصالح الاقتصادية النفعية وتقسيم العمل والمهارة والخبرة والكفاءة.

8 ـ بروز أسواق تجارية جديدة في هذه المناطق، تختلف عن الأسواق الكلاسيكية ودخول المنتجات العصرية الاستهلاكية والترفيهية والخدماتية، مما قلص الاعتماد بشكل كبير على المنتجات المحلية، وتراجع بشكل قوي الاقتصاد الطبيعي (الاكتفاء الذاتي)، فأصبحت هذه المناطق لا تأكل مما تنتجها الأيادي المحلية ، بل تأكل ما يصدر إليها وتعتمد بشكل أساسي على الاستيراد ...

9 ـ ازدياد حدة التباينات الاجتماعية ليس على أساس تقليدي، فلقد دخلت عناصر جديدة في خارطة التباينات الاجتماعية، فأحدث التعليم والثقافة والملكية العصرية، والمهن والوظائف الحديثة فوارق اجتماعية جديدة.

10ـ صعوبة الحياة في المناطق القبلية ساعد على الانفتاح وازدياد الهجرة من هذه المناطق إلى المدن الرئيسية والعالم بحثاً عن لقمة العيش والاستقرار وطلباً للعيش.

11ـ اندماج البعض منهم في جماعات اجتماعية جديدة، ساعد هذا على المزيد من التمازج الاجتماعي ، وخروج البعض منهم عن عادات الزواج والصداقة والتساكن التي تحصرهم ضمن نطاق الجماعات التقليدية.

12ـ حدث تطور إلى حد ما في الثقافة والوعي الاجتماعي، جراء التوسع في التعليم ووسائل الاتصال والقنوات الفضائية والهواتف النقالة والخدمات الصحية ودخول الماء والكهرباء وشق الطرقات وتآكل الانعزال وزيادة عدد المدارس والمعاهد، قد أثرفي الحياة التقليدية وقرب حياتهم إلى مزيد من الانفتاح العصري.

13ـ توسع المؤسسات الحكومية في المناطق المحافظة بشكل تدريجي لتحل محل المؤسسات التقليدية، وإن كانت المؤسسة القبلية التقليدية هي السائدة.

14ـ قلة اعتماد الفرد على القبيلة، فالنزعة تزداد صوب الاعتماد على النفس، على عكس ما كان سائداً في السابق، هو الاعتماد الفرد الكلي على القبيلة والعشيرة والعائلة.

15ـ قلة حدة تحقير أصحاب بعض المهن مثلما كان سابقاً، بل أن البعض منهم يتجهون صوب ممارستها، فقد كان العمل في التجارة غير مرغوب فيه أو ممارسة الحياكة أو الحلاقة أو الجزارة أو أعمال التشييد والخراطة أو الأعمال العضلية بوجه عام غير مرغوب فيها ومهينة للقبيلة، وتلاشت إلى حدٍ ما صورة التشدد، وأصبح أصحاب هذه المهن ليسوا بنفس درجة الاحتقار، وإن كانوا لا ينعمون بمكانة اجتماعية ملائمة.

فالمجتمع المدني الحديث لا يمكن أن ينشأ من فراغ، وإنما هو عملية تاريخية تطورية تناسلت من رحم المجتمع الأهلي التقليدي. فلا يهم أن تكون المؤسسة المدنية تقليدية أو حديثة، وإنما المهم ما تقدمه هذه المؤسسة من خير للمجتمع ومن خبرات في تطور العمل المدني واستنهاض قوى المجتمع الحية، باتجاه مزيد من التلاحم والترابط والعمل المبدع والخلاق.

الخاتمة:-

إذا كان المجتمع المدني هو جملة المناشط والفعاليات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية المستقلة عن هيمنة السلطة والمنبثقة أساساً من قلب المجتمع بصورة طوعية وواعية ومتناغمة في ظل سلطة فاعلة ومؤثرة لمؤسسات وهيئات الحكومة التي تساعد على ضبط إيقاع الحياة وعلى إيجاد المناخ الملائم لبزوغ المناشط المدنية المثمرة في المجتمع وشيوعها، فإن المجتمع المدني في اليمن لا زال مشروعاً يحتاج إلى أرضية لكي يستقيم على رجليه بصورة جلية واضحة لتوحيد طاقات أفراد المجتمع وحشدها صوب إقامة المجتمع الأمثل.

وأن المجتمع المدني الحديث لا يمكن أن يكون إلا امتداداً لتراث العمل المدني الأهلي الكلاسيكي، وأنه توجد همزة وصل ما بين المجتمع الأهلي التقليدي والمجتمع المدني الحديث لابد من تفعيلها صوب مزيد من الخير والنماء، ومما له دلالة أن الجماعات التقليدية تقوم بأدوار مهمة ومحورية خاصة في ظل ركة الهيئات النظامية والمؤسسات المدنية الحديثة، فلجوء الأفراد إلى القبيلة والمؤسسات والجماعات التقليدية للدفاع عنهم وحل مشاكلهم، لم يأتِ من الفراغ، وإنما يؤكد أن الجماعات التقليدية لازالت تحتفظ بوزنها وتأثيرها المجتمعي، ولازالت العادات والتقاليد (custom traditions) والأعراف القبلية والعشائرية والتقليدية المحافظة تفعل فعلها في التأثير القوي في إيقاع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ففياب تأثير المؤسسات المدنية الحديثة واضح للعيان، ويكفي القول إنه في الانتخابات البرلمانية، إن الناس يصوتون للأفراد لا للأحزاب ولا لبرامجهم، وأن هذه الانتخابات تقوي وتعزز الروح العصبوية التقليدية وتعيد تجديد التلاحم والتضامن القبلي والعشائري والفئوي والتقليدي على حساب مناشط ووجود الهيئات المدنية الحديثة.

فقوة العادات والتقاليد(force of habits) والأعراف القبلية في المجتمع أقوى من تأثير الأنظمة والقوانين الحديثة، الأمر الذي يحتم على الجماعات الاجتماعية اللجوء للعرف والعادات والتقاليد، خاصة في ظل وضع يشهد ضعفاً في المؤسسات النظامية الحديثة (مؤسسات الدولة)، ولا يجب الانجرار وراء بعض الأطروحات التي في مجملها تحقر كل قديم وتقليدي وتعدّه غير نافع للمجتمع ومعرقل لعملية التطور والنماء، وفي الضفة الأخرى تعظم الحداثة وقيمها وتصورها كأنها قارب نجاة للشعوب غير مكترثة ببعض القيم الحديثة التي توجه ضربة مؤلمة للمجتمع والقيم الاجتماعية وتزرع التشظي والتفكك في جدار لحمة المجتمع الذي تتراجع فيه قيم الرحمة والعطف لصالح الفردية والتوحش والمادية المفرطة.

وعلى العموم يمكن القول، ليس المهم أن يكون النشاط المدني حديثاً أو تقليدياً، ولكن المهم أن يكون مفيداً للمجتمع، ويصب في خانة الخير العام .

ولكي يتوطد مدماك المجتمع المدني الحديث في اليمن لابد من :-

1 ـ تحديث الدولة، وبناء مؤسساتها العصرية التي ترتكز على الدستور والأنظمة والقوانين.

2 ـ تعميق النهج الديمقراطي على صعيد الهيئات الرسمية والمؤسسات المدنية التقليدية والحديثة.

3 ـ فصل السلطات (Division of power) والاتجاه صوب العمل المؤسسي الذي يقلل من النزعات الفردية والشمولية وصوب مزيد من المشاركة الديمقراطية.

4ـ تعميق مبدأ التعددية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

5 ـ تطبيق النصوص الدستورية والقانونية، وتثبيت مبدأ المواطنة المتساوي -tizen ship).

6 ـ محاربة الفساد(Corruption) بكل صنوفه، وتفعيل مؤسسات الرقابة والمحاسبة.

7ـ تطوير القاعدة الصناعية والزراعية والتجارية والعلمية والتكنولوجية، والعمل الجاد صوب تنمية شاملة للنهوض الحضاري بحيث يكون على رأس اهتمامات هذه النهضة الإنسان الذي يشكل المنطلق الرئيسي لأي تنمية شاملة.

8 ـ الاتجاه صوب تعميق الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي والإداري.

9 ـ نشر الثقافة الديمقراطية ومحاصرة ثقافة العنف والاستبداد واحتكار السلطة.

10 ـ تقوية سلطة العدالة والمساواة الاجتماعية.

11 ـ تحسين الظروف المعيشية للمواطنين ومحاصرة الفقر، بسياسات استراتيجية واضحة المعالم.

12ـ فتح المجال لكل الاتجاهات المدنية التقليدية والحديثة للعمل ضمن إطار التعددية السياسية والفكرية والاجتماعية على قدم المساواة.

13ـ العمل على إنهاء العزلة (Isolation) بين المناطق اليمنية وذلك بنشر التعليم والثقافة وشق الطرقات، وإدخال خدمات الكهرباء والماء والاتصالات الحديثة والمستشفيات وتشجيع التخالط الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد للتقليل من العزلة النفسية والثقافية والاجتماعية والجغرافية بين الأفراد.

14ـ نشر ثقافة التسامح والتعدد، وتجاوز التعصب واللون الواحد.

15ـ تفعيل عمل هيئات الضبط لمزيد من الأمن والاستقرار.

16ـ تعميق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع.

17ـ تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية (Socialization) والثقافية الرسمية والشعبية، ودمج مؤسسات التربية والتعليم، ووضع استراتيجية وطنية لتعليم وطني شامل

يساهم في النهوض والتنمية وتنوير العقول.

18ـ تعزيز التجربة الديمقراطية اليمنية وتأصيلها، والعمل بمبدأ التناوب السلمي للسلطة.

19ـ محاربة الجهل والفقر والمرض والأمية الثقافية والأبجدية والسياسية وتطبيق قانون حيازة الأسلحة.

20 ـ لابد من تجاوز التخثر والريبة ما بين المؤسسات المدنية التقليدية والحديثة وخلق علاقة وئام سلمية على أرضية المصالح المشتركة.

21 ـ تعميق روح الاستقلالية والمدافعة والطوعية في عمل المؤسسات والهيئات المدنية، مع الحفاظ على علاقة متوازنة مع الهيئات الرسمية.

أهم نتائج البحث :-

1 ـ المجتمع المدني الحديث لا يمكن أن ينشأ من فراغ، وإنما هو عبارة عن عملية تاريخية تطورية تناسلت من رحم المجتمع الأهلي التقليدي.

2 ـ لا يوجد مجتمع مدني حديث في اليمن، وإنما مشروع لمجتمع مدني، فأغلب المنظمات المدنية الحديثة تتمتع بوجود اصطناعي وتأثيرها محدود النطاق وتعتاش على الهبات والمساعدات الداخلية والخارجية.

3 ـ يمكن اعتبار الجماعات التقليدية فرع من تفريعات المجتمع المدني إذا توافرت فيها شروط المجتمع المدني.

4 الجماعات التقليدية لا زالت قوة لها تأثيرها الكبير في المجتمع ومن الصعب تجاهلها وعدم الاكتراث بها.

5 ـ يمكن تحويل القبيلة والجماعات التقليدية إلى جماعات مدنية حديثة بالتدريج بعيداً عن القوة والعنف ولا يمكن أن يتم ذلك إلا ضمن دولة الحق والقانون وفي إطار عملية تنموية وديمقراطية مديدة وسلمية.

الهوامش :-

1ـ انظر: د. حمود العودي، التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية (دراسة تطبيقية على المجتمع اليمني)، (القاهرة: عالم المعرفة) د. ت.

– انظر : د. قائد نعمان الشرجبي، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، (بيروت : دار الحداثة، 1986م).

– انظر : د. سمير عبد الرحمن الشميري، العصبية وتجلياتها في المجتمع اليمني المعاصر (دمشق : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 1998م).

– انظر: أحمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996م).

2 ـ لمزيد من الاسترسال انظر :-

– د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، طـ 2، 1986م).

– د. هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م).

– "ملف الأسرة والمجتمع والدولة، دراسات في الاجتماع والفقه والإنتربولوجيا "، الاجتهاد (بيروت)، السنة10 ،العددان 39، 50 ، (صيف وخريف 1998م).

3 ـ كريشا كومار ، (حول مصطلح المجتمع المدني) ترجمة د. عدنان جرجس، مراجعة د.زهرة أحمد حسن، الثقافة العالمية (الكويت)، السنة 20، العدد107،(يوليو – أغسطس 2001م)، ص. 37 -36

4ـ توماس كاروثرز، ((المجتمع المدني))، أبواب (بيروت)، العدد (24)، ربيع 2000م)، ص 28 -27.

5 ـ كمال عبد اللطيف، في تعقيبه على مداخلة: سعيد بنسعيد، ((نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر))، في ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م)، صـ 77 – 78.

6 ـ انظر: د. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 1997م)، صـ 166– 167.

7 ـ أنظر : سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، ((المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة))، (مراجعة نقدية)، في ندوة: المجتمع المدني قي الوطن العربي، مرجع سابق، صـ 284 – 285.

8 ـ توماس كاروثرز، مرجع سابق، صـ 27 – 36.

9 ـ محمد سبيلا ، ((الشباب والمجتمع المدني قي المغرب: تحدي التنظيم المهني))، الحياة (لندن)، العدد 10949، (1993/ 2 / 20 م)، صـ 14.

10ـ أحمد شكري الصُبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 م)، صـ 12.

11ـ عبد الرحمن بن خلدون،مقدمة ابن خلدون، (بيروت : دار الفكر د.ت)، صـ 91 - 130،44 - 120.

12ـ إبراهيم المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية، (صنعاء : دار الكلمة، 1988م)، صـ 194، 545.

13ـ د. أبوبكر السقاف، ((المجتمع المدني بين مطرقة الدولة وسندان المجتمع التقليدي))، الأيام (عدن)، السنة 19، العدد 3250، (2000 / 12 / 16م)، صـ 6.

14ـ عبد الباري طاهر، ((المجتمع المدني .. النشأة والعوائق)) " اليمن أنموذجاً " الثقافية (تعز)، العدد 53، (2000 /8/ 3)، صـ 9.

15ـ د. فؤاد الصلاحي، الدولة والمجتمع المدني في اليمن، (تعز : مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، (2001م) صـ 34.

16ـ اليمن: تقرير التنمية البشرية 2000م /2001م، الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني. (صنعاء: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وزارة التخطيط والتنمية ،2001 م)، صـ 28.

17ـ الطوعية: في بعض الهيئات والمنظمات المدنية الحديثة في اليمن ضعيفة أو تتخذ طابعاً قسرياً مبطناً في تنفيذ البرامج والخطط أو في الانتساب لبعض المنظمات والهيئات المدنية، حيث إنه في بعض المنظمات النقابية لا يتم الانتساب إليها بشكل طوعي، فعلى سبيل المثال لا الحصر في بعض النقابات ما أن يلتحق العامل أو الموظف بالمؤسسة المعينة يجد نفسه عضواً بطريقة أوتوماتيكية في النقابة فلا تتم استشارته ولا يتقدم بطلب انتساب إلى النقابة ولا يملأ استمارة للالتحاق بعضوية النقابة، ويخصم من راتبه الاشتراكات للنقابة بطريقة غير طوعية، وهذا ما يحدث فعلاً في المؤسسات التربوية والتعليمية وفي أماكن أخرى .

والطوعية في إطار الجماعات التقليدية مثل القبيلة لا نقصد بها مسألة الانتساب الذي يتم بشكل طبيعي إرثي، وإنما نقصد بالطوعية المبادرة والعمل الجماعي الذي يصب لفائدة الجماعة القبلية، فالعمل الطوعي يقدم من قبل الأفراد دون إكراه وهو عمل جماعي تقتضيه المصلحة العامة للجماعة، ويعرف من يقوم بهذا العمل الطوعي مثل الدفاع عن الحق والتماسك والتعاضد والتضامن وأعمال الخير والإحسان الذي يقدم للفقراء والمحتاجين والدفاع عن الشرف والعرض في الملمات وتقديم المساعدة للمتضررين والمحتاجين، أنه سيأتي عليه يومٌ يحتاج هو فيه إلى مساعدة الآخرين وتضامنهم معه وإن لم يقم بذلك سيتركه الآخرون وقت الشدة والحاجة.